الأمم المتحدة

A/68/124 (Part I)/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
16 September 2013
Arabic
Original: English/Spanish

الدورة الثامنة والستون

البندان ٩٥ و ١٠٢ من جدول الأعمال المؤقت*

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط

خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

إضافة**

المحتويات

الصفحة

ثالثا – الردود الواردة من الحكومات ٢
أستراليا ٢
كولومبيا ٢
مصر ٤
إيران (جمهورية – الإسلامية) ١٠
النرويج ١٣
البرتغال ١٤

* A/68/150.

** وردت المعلومات المتضمنة في هذه الإضافة بعد تقديم التقرير الرئيسي.

041013 021013 13-47519 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثالثا – الردود الواردة من الحكومات

أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

لا تزال أستراليا تؤيد إنشاء منطقةٍ خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، تتفق عليها بحرية دولُ المنطقة. وتؤيد حكومة أستراليا النتائج المنبثقة عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بشأن قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وقد أصدرت أستراليا، من خلال مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار ذات الأعضاء العشرة، عدة بيانات (كان آخرها البيان الذي تمخض عنه المؤتمر الوزاري للمبادرة المذكورة المعقود في لاهاي في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣) أعربت فيها عن أسفها لإرجاء عقد المؤتمر المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وأكدت استمرار دعمها للميسر. والبيان الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٣ يدعو أيضا إلى أن يجري في أقرب وقت ممكن عقد مؤتمر يُكتب له النجاح بمشاركة جميع دول المنطقة وعلى أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية. وستواصل أستراليا دعمها للجهود البناءة الرامية إلى إحراز تقدم نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

تلتزم كولومبيا التزاماً راسخاً بنظام نزع السلاح ومنع الانتشار النوويين، وبتنفيذ دعائمه الثلاث وهي: نزع السلاح؛ وعدم الانتشار؛ وتشجيع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وقد انضمت كولومبيا كدولةٍ طرف إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعروفة باسم معاهدة تلاتيلولكو، واعتمدتها بمقتضى القانون ٤٥ لعام ١٩٧١ فدخلت حيز النفاذ على الصعيد الوطني اعتبارا من ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢. وبإبرام هذه المعاهدة، باتت منطقتنا أولى مناطق العالم ذات الكثافة السكانية العالية الخالية من الأسلحة النووية.

وبموجب معاهدة تلاتيلولكو، يلتزم بلدنا باستخدام المواد النووية والمنشآت النووية الخاضعة لولايته في الأغراض السلمية دون غيرها، وبحظر ومنع أن تُجرى في إقليمه تجارب لأي أسلحة نووية أو أن تُستخدم مثل هذه الأسلحة أو تُصنع أو تُنتج أو تُقتنى بأي طريقة من الطرق.

وتؤمن كولومبيا بأهمية إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية حيث لا توجد مثل هذه الترتيبات وذلك عملا بالمبادئ والتوجيهات التي حددتها هيئة نزع السلاح في تقريرها لعام ١٩٩٩ (A/54/42)، وبضرورة إنشاء تلك المناطق وفقا لترتيبات تتوصل إليها بحرية الدول الواقعة في المنطقة المعنية.

كما تسلم كولومبيا بأهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية باعتبارها آليات إقليمية:

- تعزز نظام نزع السلاح ومنع الانتشار وتساهم بالتالي في تحقيق الاستقرار على الصعيد الإقليمي وحفظ السلام والأمن على الصعيد الدولي
- تضمن إزالة الأسلحة النووية مما يعزز أمن كل دولة من الدول المنضمة للمنطقة
- تقلل من احتمالات نشوب نزاع تستخدم فيه الدول المنضمة إلى المنطقة الأسلحةَ النووية
- تشكل وسيلة لتقوية روابط الثقة بين البلدان المنضمة إلى المنطقة، وتعزز بوجه خاص الشفافية في المجال النووي. وتشجع إضافة إلى ما سبق التعاون على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية
- تعضد النظام الدولي لمنع الانتشار ونزع السلاح من خلال المعاهدات المنشِئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية والصكوك الملزِمة التي تقدِّم بواسطتها الدولُ الحائزة للأسلحة النووية ضماناتِ الأمن السلبية. وتلزم هذه الضمانات في الأساس الدولَ الحائزة للأسلحة النووية بالامتناع عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول الأعضاء في المنطقة الخالية من تلك الأسلحة.
- تبرهن على التزام دول المنطقة الخالية من الأسلحة النووية بنزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها

وأيدت كولومبيا كعادتها القرار الأخير الصادر في هذا الشأن (القرار ٢٨/٦٧)، الذي قُدّم في إطار الدورة السابعة والستين للجمعية العامة بعنوان ”إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط“ واعتُمد دون تصويت.

وبالمثل صوّتت كولومبيا، في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مؤيدةً للقرار الصادر بشأن تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط الذي درجت العادة على عرضه في المؤتمر العام للوكالة. وجدير بالذكر أن القرار الأخير الساري في هذا الصدد هو القرار GC (56)/RES/15.

وختاما، تعرب كولومبيا عن تأييدها لعقد مؤتمر في أسرع وقت ممكن لتناول موضوع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، وفقا للقرار المتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

مصر

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

أولا – مقدمة

في عام ١٩٧٤ أُدرج البندُ المعنون ”إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط“ في جدول أعمال الجمعية العامة للمرة الأولى، بناء على طلب جمهورية مصر العربية وجمهورية إيران الإسلامية. ومنذ عام ١٩٨٠، درجت الجمعية العامة على أن تتخذ سنويا، بدون تصويت، قرارا تعكس فيه موافقة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإجماع على الهدف الذي يتوخاه القرار، والمتمثل في الدعوة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وظلت مصر تسعى بلا هوادة إلى تحقيق هدف تخليص منطقة الشرق الأوسط من تهديد الأسلحة النووية.

ثانيا – السبيل إلى انضمام جميع دول الشرق الأوسط إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

كانت إسرائيل هي العائق الرئيسي الحائل دون إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتلاحظ مصر مع القلق الشديد أن إسرائيل لا تزال البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي لم ينضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ففي حين أن جميع دول الشرق الأوسط أصبحت دولاً أطرافاً في المعاهدة، فإن إسرائيل ماضية في تجاهل النداءات المتكررة الداعية لانضمامها إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية ولإخضاع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأدى رفضها

الانضمام إلى المعاهدة إلى استمرار وجود خلل خطير في التوازن، ومن ثم، فإنه يشكل تهديدا للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وقد تناول مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ عدم انضمام إسرائيل إلى المعاهدة في وثيقته الختامية. فأشير فيها إلى ''أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية''، وأعيد تأكيد ''ضرورة وأهمية تحقيق عالمية المعاهدة''. (انظر NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)).

وكذلك تؤكد مصر مجدداً على القرار المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وقد كررت الدول الأطراف في المعاهدة التأكيد بالإجماع في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ على أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة. وجاء في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ (NPT/CONF.2000/28 (Parts I and II)) أن المؤتمر يشير ''إلى أنه، في الفقرة ٤ من منطوق القرار المتعلق بالشرق الأوسط المعتمد في عام ١٩٩٥ 'يُطلب إلى دول الشرق الأوسط التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، جميعها دون استثناء، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن وأن تُخضع منشآتها النووية لكامل نطاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية'''. كما أن المؤتمر ''لاحظ [في ذلك] الصدد أن التقرير الذي أعدته الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط (NPT/CONF.2000/7) [ذَكَر] أن العديد من الدول انضم إلى المعاهدة و [بتلك] الانضمامات [أصبحت] جميع دول منطقة الشرق الأوسط، باستثناء إسرائيل، من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. [ورحب] المؤتمرُ بانضمام [تلك] الدول [وأكّد] مجددا أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار ووضع جميع منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشاملة في تحقيق الهدف المتمثل في الوصول إلى الانضمام الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط''.

وبالإضافة إلى النداءات العاجلة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، والتي وجهت في جملة مناسبات منها في سياق عمليات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، دعا كلٌّ من الوكالة الدولية للطاقة الذرية والجمعية العامة ومجلس الأمن إسرائيل إلى أن ''تخضع على وجه السرعة جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية'' (انظر قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)) وأشاروا إلى ''الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إقليم الشرق الأوسط'' (انظر ديباجة قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)).

ثالثا – تنفيذ خطة العمل المنبثقة عن مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

يُسلم بوضوح في خطة عمل عام ٢٠١٠ المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار بأن القرار الصادر بشأن الشرق الأوسط عنصرٌ جوهري من العناصر التي تمخض عنها المؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥ ومن عناصر الأساس التي جرى بناءً عليها تمديد المعاهدة في السنة نفسها إلى أجل غير محدد دون تصويت. وفي محاولة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، شدد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، في وثيقته الختامية، على أهمية بدء عملية تفضي إلى التنفيذ الكامل للقرار المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وأيّد المؤتمر، تحقيقا لهذا الغرض، اتخاذ عدد من الخطوات العملية. وكان من ضمن تلك الخطوات أن يدعو الأمين العام للأمم المتحدة ومقدمو قرار عام ١٩٩٥، بالتشاور مع دول المنطقة، إلى عقد ”مؤتمر في عام ٢٠١٢، تحضره جميع دول الشرق الأوسط، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى“. ونصت الوثيقة الختامية أيضا على أن يستمد مؤتمر عام ٢٠١٢ اختصاصاته من قرار عام ١٩٩٥.

وكذلك نصت الوثيقةُ الختامية الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ ضمن الخطوات العملية المذكورة على أن يعيّن الأمينُ العام للأمم المتحدة ومقدمو قرار عام ١٩٩٥، بالتشاور مع دول المنطقة، ميسراً يكلَّف بولاية محددة في هذا الشأن، وعلى أن تُسمى حكومةٌ مضيفة لمؤتمر عام ٢٠١٢. وقد تم ذلك بالفعل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أي بعد ١٧ شهرا تقريبا من اعتماد خطة العمل. ونحن نوجه الشكر إلى الميسر لما يبذله من جهود دؤوبة في هذا الصدد.

وتحقيقا لذلك الغرض، ترى مصر أن مؤتمر عام ٢٠١٢ ينبغي أن يكون خطوة إلى الأمام نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتعرب عن اعتزامها التعاون بشكل كامل مع جميع الأطراف ذات الصلة، بما يتماشى مع الوثيقة الختامية لعام ٢٠١٠، حتى يقدم المؤتمر مساهمة إيجابية وهادفة نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولا يُعَدُّ المؤتمر غايةً في حد ذاته، بل لا بد أن يشكل نقطة انطلاق لعملية مستدامة وجدية صوب تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ تنفيذاً تاماً، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بما يشمل اتخاذ الخطوات والتدابير الملموسة اللازمة في هذا الصدد ضمن أطر زمنية محددة.

وتجدد مصر الدعوة إلى التنفيذ الفوري والكامل لأحكام قرار عام ١٩٩٥ والنتائج المتعلقة بالشرق الأوسط التي تمخض عنها المؤتمران الاستعراضيان المعقودان عامَي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، وتؤكد مجددا المسؤولية الخاصة التي تقع في هذا الصدد على عاتق الدول الحائزة

للأسلحة النووية، ولا سيّما الدول الثلاث الوديعة التي شاركت في تقديم قرار عام ١٩٩٥، وعلى كاهل الأمين العام.

وفي هذا السياق، تعرب مصر عن أسفها لإرجاء مؤتمر عام ٢٠١٢، وتعتبر ذلك إخلالا بالالتزامات الواقعة على عاتق منظمي المؤتمر إزاء المجتمع الدولي فيما يتعلق بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط والوثيقة الختامية المنبثقة عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وقد جاء إعلان إرجاء المؤتمر من جانب واحد إلى تاريخ لم يحدد بعد، دون التشاور حتى مع دول المنطقة، بعدما أعربت جميع بلدان الشرق الأوسط، فيما عدا بلدا واحدا، عن التزامها بحضور المؤتمر. ورفضت مصر الأعذار التي قدمت في هذا الصدد. فقد كان إرجاء المؤتمر خرقا سافرا للالتزامات المتفق عليها. وها هو فصل آخر تنطوي صفحاته من فصول تاريخ طويل شاهدٍ على قرارات غير منفذة كانت تتوخى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

رابعا – مشاركة مصر في الجهود الإقليمية وتلك المشتركة بين المناطق

صدر البيانُ الختامي للدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي المعقود في القاهرة يومي ٦ و ٧ شباط/فبراير ٢٠١٣، مؤكداً مرة أخرى الدعم المستمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ومناشدا إسرائيل، باعتبارها البلد الوحيد في الشرق الأوسط غير المنضم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أن تنضم، دون شروط أو تأخير، إلى تلك المعاهدة كطرف غير حائز للأسلحة النووية وأن تخضع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأعرب المشاركون في البيان المذكور عن أسفهم إزاء إرجاء المؤتمر الذي كان مقرراً عقده في عام ٢٠١٢ وعن بالغ قلقهم لامتناع إسرائيل عن إعلان استعدادها للمشاركة في المؤتمر واستمرارِها بذلك في تقويض جهود عقد هذا المؤتمر وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وأعربوا أيضا عن اعتقادهم الراسخ بأن الذرائع التي تم سوقها لتأجيل المؤتمر غير واقعية، ولا سيما فيما يتعلق بالأحكام الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

وتؤيد مصر بالمثل التقريرَ المشترك الذي قدمته ليبيا باسم أعضاء جامعة الدول العربية بشأن تنفيذ القرار المذكور. وفي هذا السياق، تشير مصر إلى أن المجلس الوزاري العربي رفض في قراره ٧٥٨٠ المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ المبررات التي ساقها بعض منظمي المؤتمر وحمّلَهم مسؤولية التأخير وتبعاته أمام المجتمع الدولي. وكلف المجلس لجنة كبار المسؤولين بالاستمرار في التواصل مع المنظمين والميسر بهدف تحديد موعد جديد لعقد المؤتمر،

على أن يكون في أقرب وقت وقبل موعد انعقاد اللجنة التحضيرية الثانية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

وكلف المجلس لجنة كبار المسؤولين أيضا بالاستمرار في التحرك مع المجموعات الجغرافية والسياسية لحشد الدعم لعقد المؤتمر واتخاذ أي خطوات أخرى تستنسبها اللجنة في هذا الصدد. وكذلك كلف المجلسُ اللجنة بموجب قراره بأن تطلب إلى الميسر الاستمرار على الصيغة الحالية المتمثلة في المشاورات الثنائية مع الأطراف المعنية، على أن تنظر اللجنة في مقترح المشاركة في المشاورات الموسعة مع الأطراف الإقليمية، وذلك وفقا للمرجعيات المتفق عليها في خطة عمل الشرق الأوسط الواردة في الوثيقة الختامية المنبثقة عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، بما في ذلك قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط الذي يشكل مرجعية مؤتمر عام ٢٠١٢، ووفقا لمعايير تضمن المصلحة العربية ومنها:

(أ) وضع تاريخ محدد للمؤتمر؛

(ب) إجراء المشاورات تحت مظلة الأمم المتحدة وبجدول أعمال محدد؛

(ج) معيار قَصر المشاركة في المشاورات على الدول التي تعلن رسميا مشاركتها في المؤتمر.

وأبرز المجلس أيضا أنه في حالة عدم تحديد موعد لانعقاد مؤتمر عام ٢٠١٢ في أقرب فرصة ممكنة، ستنظر الدول العربية فيما يمكن اتخاذه من خطوات في كافة محافل نزع السلاح، بما فيها اللجنتان التحضيريتان الثانية والثالثة والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، وطلب إلى لجنة كبار المسؤولين وضع تصور متكامل للتحرك في الفترة المقبلة.

خامسا – التحضير لعقد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥

في سياق دورات استعراض معاهدة عدم الانتشار، قدمت مصر منفردة أو مع جهات أخرى عددا من ورقات العمل تتناول مسألة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، وتضمنت تلك الورقات توصياتٍ موضوعية بشأن التدابير والإجراءات الملموسة اللازمة لتنفيذ ذلك القرار تنفيذا كاملا، وكان آخرها ورقة عمل قدمتها تونس باسم المجموعة العربية إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ التي عُقدت في جنيف في الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ٢٠١٣، بعنوان ”تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط“ (NPT/CONF.2015/PC.II/WP.34)، وأتى فيها مزيد من التفاصيل عن الموقفين والرأيين العربي والمصري بشأن هذه المسألة.

وقررت مصر الانسحاب من الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ فور انتهاء الجلسة المخصصة لمناقشة منطقة الشرق الأوسط وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بها احتجاجاً على استمرار هذا الفشل غير المقبول في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وانتهاك القرار الواضح المتضمن في خطة عمل عام ٢٠١٠ والقاضي بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ ما هو إلا فشل آخر في تنفيذ التزام رئيسي من التزامات المعاهدة. وقد قصدت مصر بانسحابها من اللجنة التحضيرية الثانية أن تبعث برسالة قوية تعبر بها عن استيائها من عدم الجدية في التعامل مع مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، التي هي مكونٌ محوري من مكونات الأمن الإقليمي والعربي والأمن الوطني المصري يؤثر تأثيرا مباشرا على السلام والاستقرار الدوليين. ومصر، وهي تؤيد بقوة نظام معاهدة عدم الانتشار، تعرب عن بالغ قلقها إزاء تداعيات عدم تنفيذ الالتزامات وأثر ذلك على مصداقية واستدامة النظام الذي مُدد تمديدا لا نهائيا على أساس قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. إن الأطراف في المعاهدة والأمين العام للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والأوساط المعنية بالمعاهدة عموما، كلٌّ عليه أن يتحمل مسؤولياته في هذا الصدد دفاعاً عن الشرعية الدولية.

سادسا – خاتمة

تؤمن مصر إيمانا راسخا بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق النزاع يسهم كثيرا في تخفيف حدة التوترات وفي بناء الثقة ومنع نشوب النزاعات وإقامة العلاقات السلمية والتعاون. وترى مصر أن المعيار الوحيد لبدء مفاوضات تتناول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هو توافر الإرادة السياسية، سواء بين دول المنطقة أو الأطراف التي لها مصلحة مباشرة في أمن المنطقة واستقرارها. وقد ثبت توافر هذه الإرادة السياسية لدى جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك جميع الدول الأطراف الواقعة في المنطقة، عند توافقها على اعتماد عملية تفضي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وهذا الالتزام الذي برهنت عليه الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ينبغي أن يُوظَّف سريعا من خلال برنامج عمل واضح، برعاية الأمم المتحدة وبعد التشاور مع جميع الأطراف المعنية. وفي ضوء ما سبق، تطمح مصر أثناء فترة رئاستها الحالية للدورة ١٣٩ للمجلس الوزاري العربي في أن تُبذل الجهود الجادة بالتعاون مع الأمين العام

والدول الوديعة من أجل اتخاذ التدابير اللازمة التي أُتفق عليها لكي يتسنى بدء المفاوضات مبكرا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

فنجاح هذه المفاوضات سيمثل إنجازا هاما على صعيد الجهود الرامية إلى استعادة الأمن في منطقة تواجه حاليا خطرا نوويا إسرائيليا ينذر بمزيد من الانتشار النووي ويطرح شواغل أمنية خطيرة. وتعرب مصر عن اعتزامها التعاون بهمة مع الأطراف كافة في مسعى إلى حماية الشرق الأوسط من التهديدات النووية بكل أنواعها من خلال نهج شامل ومتوازن من شأنه أن يكفل لجميع دول المنطقة أن تأمن خطر التهديد النووي عن طريق تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية.

إيران (جمهورية – الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

١ – كانت إيران هي أول من اقترح للمرة الأولى فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط عام ١٩٧٤، وهو ما يدل على التزامها التاريخي بتعزيز السلام والأمن الدوليين وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة المعروفة بهشاشة الأوضاع فيها، وبإخلاء العالم كله من الأسلحة النووية.

٢ – وإن اتخاذ الجمعية العامة بشكل متوالٍ منذ عام ١٩٨٠ لقرارات تعتمدها بتوافق الآراء وتدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لشاهدٌ على الأهمية الخاصة التي تصطبغ بها هذه الفكرة النبيلة بالنسبة للمجتمع الدولي.

٣ – وعلاوة على ذلك، سلّطت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الضوء على إنشاء تلك المنطقة في الشرق الأوسط باعتبارها مسألة ذات أولوية، وذلك في جميع الوثائق الختامية والقرارات والمقررات التي صدرت بتوافق الآراء عن مؤتمرات الاستعراض المتعاقبة التي عقدها الأطراف في المعاهدة.

٤ – وكان اعتماد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها المعقود في عام ١٩٩٥ لقرار منفصل يتناول الشرق الأوسط جزءا أساسيا من حزمة تدابير بُني عليها التمديدُ اللانهائي للمعاهدة، مما يعزز أهمية هذا الهدف الذي لم ينفذ حتى الآن مع الأسف.

٥ – ويضاف إلى ذلك أن مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، وقد لاحظ أن كل بلدان المنطقة، باستثناء إسرائيل، أصبحت من الدول الأطراف في المعاهدة، أكّد مجددا

''أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار ووضع جميع منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحقيق الهدف المتمثل في الوصول إلى الانضمام الشامل للمعاهدة في الشرق الأوسط'' وفي تمهيد الطريق إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

٦ - وقد بُذلت جهودٌ هامة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ سعياً إلى تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، فجددت الدول الأطراف عزمها على القيام، منفردة ومجتمعة، بجميع التدابير اللازمة الرامية إلى تنفيذه على الفور. وفي حين ذكّر المؤتمر ''بإعادة تأكيد مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠ أهمية انضمام إسرائيل إلى المعاهدة وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية''، قرر المشاركون بالإجماع عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ تحضره جميع دول منطقة الشرق الأوسط ويتناول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل فيها.

٧ - وقد أيدت الغالبية الساحقة من أطراف المجتمع الدولي هذا القرار، وبُذلت جهود متعددة أملا في عقد المؤتمر في هلسنكي في أواخر عام ٢٠١٢.

٨ - واتساقا مع السياسة التي تنتهجها جمهورية إيران الإسلامية منذ زمن بعيد بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والتزامها الطويل الأمد بهذه الفكرة، شاركت إيران مشاركةً إيجابية في المشاورات التي عقدها ميسر المؤتمر وأعلنت مبكرا عن استعدادها لحضور المؤتمر المذكور.

٩ - ومع ذلك لم تر إيران أي غرابة في منع الولايات المتحدة انعقاد مؤتمر هلسنكي حسب الخطط المقررة لا لشيء إلا لمعارضة النظام الإسرائيلي.

١٠ - ورغم الدعوة العالمية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لم يُحرز حتى الآن أي تقدم صوب إنشاء هذه المنطقة بسبب السياسة المتعنتة التي يتبعها نظام إسرائيل الصهيوني، بما في ذلك رفضه الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ورفضه إخضاع منشآته النووية غير المشمولة بالضمانات لنظام التحقق الذي تطبقه الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١١ - وهذا السلوك غير المسؤول الذي يبديه النظام الصهيوني في هذا الصدد ويحظى مع الأسف بدعم قوي من جانب راعيه الأكبر، أي الولايات المتحدة، يلقي بظلال من الشك العميق على إمكانية إنشاء تلك المنطقة في الشرق الأوسط.

١٢ - وغني عن البيان أن السياسات العدوانية والتوسعية التي ينتهجها النظام الصهيوني وترسانته الضخمة من الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة المتطورة علاوة على عدم تقيده بالمعايير والمبادئ الدولية وأحكام القانون الدولي، هي العائق الوحيد الحائل دون إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

١٣ - والواقع أن التاريخ الأسود لهذا النظام، بما فيه الهجمات الوحشية التي شنها في السنوات العديدة الماضية على لبنان وقطاع غزة وسورية وعلى بلدان أخرى خارج المنطقة، إنما هو نذير بجسامة المخاطر التي يمكن أن تتهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين من جراء امتلاك مثل هذا النظام لأسلحة نووية.

١٤ - بل إن السلام والاستقرار لا يمكن تحقيقهما في الشرق الأوسط ما دام النظام الإسرائيلي يمتلك ترسانة نووية هائلة وما دام مستمرا في تهديد البلدان في المنطقة وخارجها وفي تحدي دعوات المجتمع الدولي المتكررة إلى الامتثال للمعايير والمبادئ الدولية.

١٥ - وفي ضوء ذلك، يتحتم على المجتمع الدولي، إذا كان يبغي تعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فيها، أن يمارس أقصى الضغوط على النظام الصهيوني لحمله على الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير حائز للأسلحة النووية، دونما شروط مسبقة أو تأخير، وإخضاع جميع منشآته وأنشطته النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٦ - ويضاف إلى ما سبق أن التمهيد لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يستلزم إجبار هذا النظام على الانضمام كطرف إلى الصكوك الدولية الأخرى الملزمة قانونا التي تحظر أسلحة الدمار الشامل وعلى الإذعان للمعايير الدولية وقواعد القانون الدولي.

١٧ - أما جمهورية إيران الإسلامية، فإنها بتصديقها على جميع المعاهدات الدولية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، أي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسُمِّية وتدمير تلك الأسلحة، وتنفيذها أحكامها بالكامل، قد برهنت على ثبات نيتها على دعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

١٨ - كما أن جمهورية إيران الإسلامية لم تدخر جهدا في توفير الدعم في المحافل الدولية الملائمة للخطوات الجادة الرامية إلى المضي قدما بمطلب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة

النووية في الشرق الأوسط. وتشمل تلك المحافل المؤتمراتِ المتعاقبة التي تعقدها الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة واجتماعاتِ لجانها التحضيرية.

١٩ - ومن مساهمات جمهورية إيران الإسلامية في الآونة الأخيرة في مساعي إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط عقدها مؤتمرين دوليين في طهران عن نزع السلاح وعدم الانتشار نُظما في ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠ و ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١١ وجرت خلالهما دراسة إنشاء مثل هذه المنطقة دراسة متأنية.

٢٠ - وستواصل جمهورية إيران الإسلامية تقديم الدعم القوي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط باتخاذ التدابير العملية اللازمة لتحقيق تلك الغاية.

النرويج

[الأصل: بالإنكليزية]
[٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

موجز تنفيذي

يشكل نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين إحدى الأولويات الرئيسية لسياسة النرويج الخارجية. والنرويج، إذ تدرك أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية من حيث إسهامها في تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار وفي تحقيق السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، لا تزال تؤيد إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، تتفق على إنشائها دول المنطقة بحرية. وعلاوة على ذلك، تؤيد الحكومة النرويجية تأييدا تاما الوثيقةَ الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠، التي أقرت التدابير العملية المتخذة من أجل التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، بما في ذلك عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتؤيد النرويج بقوة عقد هذا المؤتمر وقد قدمت دعما سياسيا وماليا لهذا الغرض. ويحدونا الأمل في أن يُعقد هذا المؤتمر في أقرب فرصة ممكنة.

وتدرك حكومة النرويج تماما جسامة التحديات المتعلقة بالانتشار التي تؤثر في منطقة الشرق الأوسط وفي إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها. ولذا، فقد أهابت مرارا وتكرارا بجميع دول المنطقة أن تعمل على إحراز تقدم نحو هذا الهدف وأن تمتنع عن اتخاذ تدابير من شأنها الحيلولة دون تحقيقه. وترى النرويج أن إبرام جميع الدول في المنطقة لاتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاتها الإضافية ليس

أمرا أساسيا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فحسب، وإنما هو أيضا وسيلة لتعزيز نظام عدم الانتشار. ومن الضروري كفالة الامتثال لتلك الصكوك القانونية على نحو تام.

والنرويج طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويشكل انضمامُ جميع الدول إلى هذه الصكوك الحيوية وآليات الرقابة التابعة لها وامتثالُها لأحكامها درعاً أساسيا ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتدعو النرويج إلى انضمام جميع الدول إلى تلك المعاهدات وامتثالها التام للالتزامات المحددة بموجبها.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]
[٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣]

ترى البرتغال أن المجتمع الدولي ينبغي أن يبقي قيد نظره حالة تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط ونتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠.

وفي هذا السياق، تلاحظ البرتغال مع القلق أن المؤتمر الذي كان من المتوخى عقده عام ٢٠١٢ لتناول مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لم يُقم في موعده المقرر، إلا أنها تأمل أن يُعقد المؤتمر عام ٢٠١٣. وترى أنه ما من سبيل إلى إنجاح مساعي عقد المؤتمر وبلوغ هدفه البعيد المدى إلا من خلال التعاون والتوافق. ولذلك تحث البرتغال جميع الأطراف على مواصلة التفاعل مع الدول الوديعة ومع ميسر المؤتمر الفنلندي المعين لهذا الغرض، السفير لايافا. وما برحت البرتغال تؤيد المساعي المحمودة التي يبذلها الميسر والفريق التابع له.

وتنضم البرتغال أيضا للآراء التي أعرب عنها الاتحاد الأوروبي الذي نظم تجمعه المعني بعدم الانتشار حلقتين دراسيتين في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ دعماً لبدء عملية تفضي إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ومن نُظم إيصالها في الشرق الأوسط. وتعتبر البرتغال هاتين الحلقتين الدراسيتين نشاطين بالغي الأهمية يصبان في مسار بناء الثقة بين جميع الأطراف في المنطقة.